التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

شباط 2011

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان** "**ديوان المظالم**" خلال شهر **شباط للعام 2011** والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في شجارات عائلية وأخرى نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة وكذلك الوفاة في ظروف غامضة.
- استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة لموقوفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً لشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- جاءت غالبية الشكاوى الواردة للهيئة وتوثيقاتها بحق المؤسسة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة،لا زالت تلك الجهات تعتمد في عمليات التعيين في الوظائف العامة وتجديد رخص السائقين العمومية على إتباع شرط السلامة الأمنية.
- الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين لدى جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة مع استمرار عدم إتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال الأخرى في والضفة الغربية وقطاع غزة.
- استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية، وتحويل الحالات التي يصدر فيها قرارات بالإفراج إلى القضاء العسكري وا ٍصدار أحكام سجن بحقهم.
- تزايد حالات قمع وانتهاك الحق في حرية التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً : انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة **13** حالة وفاة خلال شهر شباط الماضي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها **7** حالات في قطاع غزة و **6** حالات في الضفة الغربية، توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالة وفاة **واحدة** نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ وقعت في الضفة الغربية، **حالتا** وفاة نتيجة سوء السلاح وقعت في قطاع غزة، **6** حالات وفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، وقعت **4** منها في قطاع غزة، **وحالتان** في الضفة الغربية، **4** حالات وفاة وقعت في ظروف غامضة، وقعت **3** منها في الضفة الغربية وحالة واحدة في قطاع غزة.

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر شباط 2011.

1. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ والقتل على خلفية الثأر: رصدت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة الوفاة التالية والتي وقعت على خلفية الشجارات في الضفة الغربية، وتتلخص تلك الحالة في أنه وبتاريخ *2011/2/24* توفي الطفل **أيمن جمال مطير** *14* **عاماً** من مخيم قلنديا بمحافظة القدس جراء طعنه بآلة حادة في العنق أثناء شجار بينه وبين صديقه في المخيم. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث لفتح التحقيق، وتبين أن الطعن قد حدث باستخدام عنق زجاجة مكسورة، وقد تم احتجاز الجاني الحدث البالغ من العمر *14* عاماً أيضاً .

2. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالتي الوفاة التاليتين نتيجة فوضى السلاح وقعتا في قطاع غزة، وفق الآتي:

- بتاريخ 2011/2/12 توفي الطفل **محمد رائد دغمش 12 عاماً من مدينة غزة،** جراء إصابته بعيار ناري في الرأس أنطلق من سلاح أحد أقاربه الذي كان يجلس بقربه. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب جراء قيام أحد أقربائه ويبلغ من العمر 15 عاماً، بالعبث بمسدس يملكه ذووه، وقد قامت الشرطة بتوقيف الطفل مطلق النار، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2011/2/23 توفيت الطفلة **ملك أسامة إنشاصي 12 عاماً** من مدينة خانيونس، جراء اختناقها بانهيار جدار أحد المنازل عليها نتيجة انفجار عبوة ناسفة على سطح المنزل القريب من الجدار. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، فقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابساته.

3.الوفاة في ظروف غامضة: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير **4** حالات وفاة وقعت في ظروف غامضة، ثلاث منها وقعتا في الضفة الغربية وحالة في قطاع غزة، وفق الآتي:

- بتاريخ 2011/2/11 توفي الطفل **محمود زاهر مرعي 7 سنوات** من مخيم جباليا جراء اختناقه شنقاً. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فقد عثر على الطفل مربوطاً بحبل ملتف حول عنقه أثناء تواجده على سطح منزل عائلته، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة من قبل الشرطة، أن الطفل قام بشنق نفسه أثناء اللعب، ولا توجد أي شبهة جنائية.

-بتاريخ 2011/2/24 عثر على جثة المواطن **سامح نعمان أحمد عابد 24عاماً** في مزرعة في بلدة كفر دان بمحافظة جنين، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث وفتحت تحقيقاً لمعرفة

خلفياته، وقد وجدت آثار حبل على عنق المواطن، وتم نقل الجثة إلى معهد الطب العدلي للتشريح في مدينة نابلس وما زالت التحقيقات جارية في ملف القضية لمعرفة سبب الوفاة ولم يتم توقيف أحد على ذمة التحقيق.

-بتاريخ 2011/2/20 عثر على جثة المواطن **محمد عدنان عطاونة 19 عاماً** من بلدة بيت كاحل بمحافظة الخليل، مشنوقاً في منزل العائلة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد تم نقل الجثة إلى مستشفى الأهلي بالمدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً وتم تحويل الجثة إلى معهد الطب العدلي للتشريح للوقوف على أسباب الوفاة وما زال التحقيق جارياً في القضية.

-بتاريخ 2011/23/28 عثر على جثة الطفل **فادي محمد المحتسب 7 سنوات** في بئر ماء مهجور يستعمل لري المزروعات في إحدى المناطق الزراعية في مدينة الخليل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث وفتحت تحقيقاً فيه، وبدورها حولت النيابة العامة الجثة للتشريح لمعرفة سبب الوفاة، كما وتم توقيف عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

4. **الوفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة:** وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير **ست** حالات وفاة نتيجة الإهمال الطبي أو عدم اتخاذ وسائل السلامة العامة، وقعت اثنتان منها في الضفة الغربية و **أربع** حالات في قطاع غزة وفق الآتي:

- بتاريخ 2011/2/8 توفيت كل من المواطنة **لا أبو حمدة 25 عاماً** من نابلس بعد ولادتها قيصرياً في أحد المستشفيات الخاصة بالمدينة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد شكلت لجنة من قبل وزارة الصحة والمحافظة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء الوفاة، وقامت اللجنة المكلفة بالتحقيق بالحضور للمستشفى لعدة أيام وحققت مع الأطباء والممرضين والعاملين فيه. كما وتم تحويل جثة المتوفاة للتشريح وبناءً على قرار لجنة التحقيق تم إغلاق قسمي الولادة والقلب في المستشفى لحين تصويب أوضاعهما تلك القضاء على الخلل الموجود فيهما وذلك ابتداءً من يوم السبت 2011/2/26.

وبتاريخ 2011/2/6 توفيت المواطنة **هبة حواري 20 عاماً** من نابلس بعد ولادتها توأم بعملية قيصرية في أحد المستشفيات الخاصة في المدينة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد شكلت لجنة من قبل وزارة الصحة والمحافظة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء الوفاة، وقامت اللجنة المكلفة بالتحقيق بالحضور للمستشفى لعدة أيام، وحققت مع الأطباء والممرضين والعاملين فيه. كما وتم تحويل جثة السيدة للتشريح. وبناءً على قرار لجنة التحقيق تم إغلاق قسمي الولادة والقلب في المستشفى لحين تصويب أوضاعهما تلك القضاء على الخلل الموجود فيهما وذلك ابتداءً من يوم السبت 2011/2/26.

- بتاريخ 2011/2/26 توفي الأطفال الأشقاء الثلاثة **(ناريمان مصطفى صبح 15 عاماً، وهادية 5 أعوام، ومحمد عام واحد)** من مدينة بيت لاهيا، جراء احتراقهم بنيران شبت في منزل العائلة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الأطفال المذكورين كانوا معاً في غرفة واحدة في منزل العائلة عندما شب حريق فيها نتج عن سوء استخدام وا" ابور الكاز" من خلال إشعاله مع وجود جالونات من الوقود داخل الغرفه. وقد حضرت قوات

الدفاع المدني إلى المكان وقامت بإطفاء النيران، واستخراج جثث الأطفال، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2011/2/27 توفي الطفل **محمود هاني أبو طعيمة عامان ونصف** من بلدة خزاعة بخانيونس، جراء اختناقه غرقاً . وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الطفل المذكور سقط في بركة مياه زراعية تقع بالقرب من مزرعة العائلة أثناء لهوه بالمكان، حيث عثر عليه متوفياً . وقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث وفتحت الشرطة لمعرفة ملابساته.

5. **الحكم بالإعدام:** صدر خلال الفترة التي يغطيها التقرير حكم واحد بالإعدام في قطاع غزة، ويتلخص ذلك في أنه وبتاريخ 2011/2/3 أصدرت محكمة البداية بغزة حكماً بالإعدام شنقاً بحق المواطن (ح. ف.و) 34 عاماً، من مدينة غزة، بعد إدانته بتهمة القتل، وفقاً لقانون العقوبات الفلسطيني للعام 1936، علماً أن هذا القرار بحاجة إلى مصادقة رئيس السلطة عليه ليصار إلى التنفيذ.

6. **الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية:** وقعت عدة إصابات وفق الآتي:

- بتاريخ 2011/2/13 أصيب المواطن **عايد صابر الأخرس 20 عاماً** من مدينة رفح، بعدة أعيرة نارية في ساقيه. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن إصابة المذكور نجمت عن إطلاق النار عليه من قبل أشخاص مسلحين ملثمين، أثناء تواجده في صالون للحلاقة في المدينة. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2011/2/17 أصيب الطفل **مصطفى سمير الفليت 5 أعوام** من مدينة دير البلح، بشظايا في أنحاء مختلفة من جسمه. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الإصابة نجمت عن سقوط صاروخ محلي الصنع على منزله، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2011/2/18 أصيب **المواطن فريد محمد الحواجري 60 عاماً** من بلدة الزوايدة بمحافظة الوسطى، بعيار ناري في اليد اليسرى. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فقد أُصيب المذكور كانت أثناء سيره في الشارع المؤدي إلى منزله خلال حدوث شجار بين عائلتين،تم خلاله إطلاق النار بشكل عشوائي من سلاح آلي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وأوقفت المشتبه به بإطلاق النار وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2011/2/16 أصيب المواطنون (**عاطف علي زنون 21 عاماً، وخالد زكي زنون 35 عاماً، وعوض محمد زنون 48 عاماً، وأيمن عبد زنون 23 عاماً، عوني سعيد قنوع 23 عاما، و خالد حسين أبو عاذرة 25 عاماً**) وجميعهم من حي الشابورة بمدينة رفح، بإصابات مختلفة، ناجمة عن شظايا قنابل يدوية. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن إصابات المذكورين حدثت جراء شجار عائلي تم خلاله إلقاء قنابل

يدوية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وقامت بتوقيف عددٍ من المشاركين في الشجار، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2011/2/16 أصيب المواطن **محمود كريم أبو صبحة 21 عاماً** من بلدة القرارة بمحافظة خانيونس، بعيار ناري في الفخذ الأيمن أطلق عليه من قبل أشخاص ملثمين يستقلون دراجة نارية. وحسب المعلومات التي توفر ت لدى الهيئة فإن إصابة المذكور حدثت أثناء سيره في أحد شوارع البلدة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

7. التعذيب أثناء التوقيف – المعاملة القاسية والمهينة: تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مُ جرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر شباط التي سبقته في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال شهر شباط **90** شكوى ضد الأجهزة الأمنية، من بينها **20** شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أي ما نسبته (22%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد توزعت هذه الشكاوى على النحو التالي:

- **6** شكاوى ضد جهاز الشرطة.
- **11** شكوى ضد جهاز الأمن الوقائي.
- **3** شكاوى ضد جهاز المخابرات العامة.

وتركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب واللكم والضرب على القدمين والتهديد والتعذيب النفسي إلى جانب سوء المعاملة.

وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر **46** شكوى ضد الأجهزة الأمنية **14** شكوى منها ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أي ما نسبته **(30%)** من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، أثناء الاحتجاز لدى جهازي الأمن الداخلي والشرطة التابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة.

وقد تنوعت إدعاءات التعذيب وفقاً لإفادات المشتكين بين الشبح لساعات طويلة والضرب على القدمين "فلكة"، وتقييد الأيدي إلى الخلف وتعليق الجسم بخطاف في نافذة مرتفعة، عصب العينين لفترات طويلة إضافة إلى الضرب بالعصي والبرابيش، والركل بالأرجل والضرب بالأيدي على مختلف أنحاء الجسم، كل ذلك إلى جانب سوء المعاملة.

وتذكر الهيئة أنه منذ بداية العام الجاري، وحتى الآن، يمنع جهاز الأمن الداخلي مندوبي الهيئة من تنفيذ أي زيارة للمركز، للاطلاع على أوضاع المركز والمحتجزين فيه، كما لا تتلقى أي ردود على مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة فيها.

ثانياً : انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي الاعتقال على خلفية سياسية.

لوحظ خلال شهر شباط 2011 تطور حول الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين من مراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة للأمن الوقائي والمخابرات العامة. وكذلك تبين بدء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بعرض المحتجزين لديها على القضاء المدني، ولكن في ذات الوقت، مازال هنلك عرض للمدنيين على القضاء العسكري، الأمر الذي يعتبر حجزاً للحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، لذا تنظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

فقد تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية **117** شكوى من بينها **90** شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت **34** منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً .

أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الفترة **70** شكوى من بينها **46** شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، منها **13** شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

ثالثاً : الاعتداء على حرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين: وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير الاعتداءات التالية على حرية التجمع السلمي وحرية الصحافة والإعلام والاعتداء على الجمعيات:

1. **حرية التجمع السلمي:** وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير الانتهاكات التالية على حرية التجمع السلمي:

-بتاريخ 2011/2/2 وحوالي الساعة التاسعة مساءً وعلى دوار المنارة بدأت مجموعة من المواطنين والمواطنات بتنظيم فعالية تضامنية مع الشعب المصري، وتأييداً للهبة الجماهيرية المصرية، حيث تواجد أفراد الشرطة ومنعوا المتظاهرين من تنظيم هذه الفعالية وجرى تفريقهم وأخذت البطاقات الشخصية لبعض المنظمين والمشاركين وتم اصطحابهم إلى مقر المباحث العامة بالقرب من دوار المنارة، واحتجزوا لساعتين تقريبا ثم أطلق سراحهم بحجة أن تنظيم المسيرة جاء بدون ترخيص من الشرطة كما أفاد أفراد الشرطة المتواجدين هناك.

-بتاريخ 2011/2/5 تم الاعتداء على عدد من المشاركين في المسيرة السلمية التي دعت إليها القوى الوطنية والهيئات المستقلة للتضامن مع الشعب المصري، ووفقاً لإفادة عدد من المشاركين فقد جرى الاعتداء عليهم من قبل أفراد من الشرطة كانوا قد انضموا إلى المسيرة في نهايتها، حيث جرى الاعتداء عليهم بالضرب على أنحاء مختلفة من الجسم وخاصة على الرأس، وتم اقتياد أحدهم إلى مركز شرطة المدينة بالقرب من دوار المنارة مكان انعقاد المسيرة. وبعد ذلك تم نقله إلى مقر جهاز المخابرات العامة للتحقيق معه.

-بتاريخ 2011/2/17 تعرض عدد من طلاب مدرسة الفرندز للضرب أثناء مشاركتهم في المسيرة السلمية تضامناً مع الشعب المصري، والتي جرى تنظيمها في مدينة رام الله حيث تقدم خمسة من الطلاب بشكاوى مطالبين الهيئة بالتدخل من اجل التحقيق في تعرضهم للضرب.

- بتاريخ 2011/2/4 قام جهاز الأمن الداخلي في غزة باحتجاز المواطنين (محمود محمد أبو هلال21 عاماً، وحازم عبد الباسط أبو هلال 22 عاماً) من مدينة رفح، طالبين بجامعة الأزهر، ووفقاً لإفادتيهما، فقد كانت حجة التوقيف على خلفية مشاركتهما في الدعوة عبر صفحات التواصل الاجتماعي الإلكترونية "الفيس بوك" لمسيرة تحت عنوان "الكرامة" والتي كان من المقرر تنظيمها بتاريخ 2011/2/11، وتمت مصادرة جهازي الحاسوب خاصتهما، ولا يزال المذكورين محتجزين حتى تاريخه.

- بتاريخ 2011/2/11 قام جهاز الأمن الداخلي في غزة باستدعاء المواطنين (عبد العزيز العفيفي27 عاماً، ومحمد جمعة 29 عاماً، وأحمد النجار 29 عاماً، وفادي خير الدين 31 عاماً وبلال خير الدين21 عاماً، ومحمد الطويل31 عاماً، وحسني جربوع 20 عاماً، عبد الله جربوع 20 عاماً، وخالد أبو زيد 21 عاماً، وأحمد الملاحي 17 عاماً) وجميعهم من نشطاء حركة فتح في محافظة رفح، وتم التحقيق معهم حول نشاطهم على صفحات التواصل الاجتماعي الإلكترونية "الفيس بوك"، وعلاقتهم بالدعوة إلى مسيرة تحت عنوان "الكرامة" والتي كان من المقرر تنظيمها في ذات اليوم.

- بتاريخ 2011/2/10 قام جهاز المباحث العامة في مدينة خانيونس باستدعاء المواطنين (ازن شاهين، وا إياد نصر، ونبيل الآغا)، ووفقاً لإفاداتهم لدى الهيئة بأن جميعهم من أعضاء قيادة حركة فتح في محافظة خانيونس، وقد تم التحقيق معهم حول دعوات إلكترونية بخصوص تجمع سلمي كان مقرراً عقده في اليوم التالي 2011/2/11، وتم تحذيرهم من المشاركة في تلك المسيرات أو الدعوة إليها، كما طلب منهم نقل التحذير إلى جميع أعضاء حركة فتح في خانيونس، وتم الإفراج عنهم بعد مرور حوالي أربع ساعات. كما تم استدعاء المواطنين (علي نصر، وأسامة قعدان) من أعضاء قيادة فتح في محافظة رفح، على نفس الخلفية.

- بتاريخ 2011/2/11 قامت قوات من الشرطة في غزة بفض تجمع سلمي لعدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة في شارع مسجد أهل السنة في مدينة خانيونس، ووفقاً لإفاداتهم لدى الهيئة، فقد كان تجمعهم على خلفية تلبيتهم لمبادرات شبابية عبر مواقع إلكترونية دعت إلى تنظيم مسيرة لإنهاء الانقسام. وقامت الشرطة بالاعتداء على المشاركين بالضرب قبل أن يتم تفريقهم.

- بتاريخ 2011/2/14قام أربعة أشخاص مسلحين يرتدون زياً عسكرياً بدخول منزل المواطن أحمد عرار العطاونة 31 عاماً من النصيرات، وقاموا بتفتيش منزله ومصادرة متعلقاته الشخصية (بطاقة الهوية- جواز السفر- الهاتف المحمول- مفاتيح المنزل) وسلموه استدعاء للحضور إلى مقر جهاز الأمن الداخلي بغزة، ووفقاً لإفادته للهيئة، فقد جرى احتجازه لعدة ساعات، تم خلالها التحقيق معه حول المبادرة المنشورة على صفحات الموقع الاجتماعي "الفيس

بوك" تدعو للتجمع السلمي لإنهاء الانقسام، وتم تهديده وتحذيره من القيام بأي فعالية للتجمع، وتم الإفراج عنه دون إعادة متعلقاته الشخصية حتى الآن.

- بتاريخ 2011/2/22 قام جهاز الأمن الداخلي باحتجاز المواطنين (سعدي حمد، ومحمود المنيراوي، وأنور الشيخ يوسف، ومحمد إسماعيل، وأنس السعافين) أثناء تواجدهم في كافتيريا "الجالري" بغزة، ووفقاً لإفادتهم للهيئة، فقد تم اعتقالهم عندما كانوا يقومون بإجراء مقابلة تلفزيونية حول الدعوة الموجهة عبر الصفحات الإلكترونية للتجمع السلمي في 2011/3/15 للمطالبة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وقام أفراد من الجهاز بمنعهم من إكمال المقابلة، وتم استجوابهم في نفس المكان حول تلك الدعوة، قبل أن تحضر سيارة تحمل عشرة من أفراد الجهاز الذين صادروا متعلقاتهم الشخصية (الهوية الشخصية، والهواتف النقالة، وجهاز حاسوب محمول) وطلب منهم الحضور في اليوم التالي إلى مقر الجهاز بغزة، حيث تم التحقيق معهم حول تلك الدعوة وأعادوا لهم متعلقاتهم قبل أن يتم الإفراج عنهم، في حين طلب من أحدهم الحضور للمقابلة في موعد آخر.

- بتاريخ 2011/2/23 تم استدعاء المواطن محمود يحيى المنيراوي 20 عاماً من مدينة رفح، للحضور للمقابلة لدى جهاز الأمن الداخلي بغزة، ووفقاً لإفادته للهيئة، فقد تم احتجازه والتحقيق معه حول نشاطات تتعلق بالدعوة للتجمع السلمي لإنهاء الانقسام، والتي تمت عبر المواقع الإلكترونية تحت اسم تجمع شباب 15 آذار، وتم اصطحابه من قبل أفراد من الجهاز إلى منزله برفح، حيث تمت مصادرة جهاز الحاسوب الخاص به، وأعيد إلى مقر الجهاز بغزة ليتم احتجازه حتى اليوم التالي 2011/2/24وقبل أن يتم الإفراج عنه تم تسليمه بلاغاً بالحضور في موعد آخر. يذكر أن المواطن المذكور قد تم استدعاؤه في تاريخ سابق 2011/2/11 والتحقيق معه حول مشاركته في مسيرة أطلق عليها يوم الكرامة.

- بتاريخ 2011/2/10 قام جهاز المباحث العامة في مركز شرطة دير البلح باستدعاء عشرات من نشطاء حركة فتح والمستقلين، ووفقاً لإفادة العديد منهم فقد تم احتجازهم لعدة ساعات تم خلالها التحقيق معهم حول نشاطات تتعلق بتلبية دعوات للتجمع السلمي نشرت على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس البوك"، وتم تحذيرهم من عواقب المشاركة في أي من تلك الفعاليات.

- بتاريخ 2011/2/21 قامت إدارة المباحث العامة في بلدة بيت حانون بإبلاغ المواطن صابر موسى الزعانين، المنسق العام للمبادرة المحلية في البلدة، بمنع تنظيم المسيرة السلمية المناهضة لجدار العزل الإسرائيلي. وحسب ما أفاد به المنسق للهيئة أن المبادرة المحلية تنظم المسيرة أسبوعياً، ويتم إشعار مدير المباحث العامة بالمنطقة قبل يومين من موعد تنظيمها.

- بتاريخ 2011/2/28 قام أفراد من الشرطة ومن جهاز الأمن الداخلي بفض تجمع سلمي في ميدان الجندي المجهول وسط مدينة غزة، والذي دعت إليه حملة نداء الوطن للدعوة لإنهاء الانقسام عبر موقع التواصل الاجتماعي. ووفق ما أفاد به شهود عيان للهيئة، فإن أفراد الأمن قاموا بالاعتداء بالضرب المبرح على منسق الحملة، أحمد عرار العطاونة

ومن ثم اعتقاله. وحسب الشرطة أن سبب منع التجمع السلمي هو عدم حصول منظميه على ترخيص مسبق من الشرطة.

2. حرية العمل الصحافي والتعبير عن الرأي: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداء التالية على حرية العمل الصحفي.

- بتاريخ 2011/2/11 تعرض الصحفي شوقي يحيى الفرا، مراسل التلفزيون الألماني، للاعتداء من قبل أفراد من الأمن خلال عمله في تغطية مسيرة سلمية في مدينة خانيونس، ووفقاً لإفادته للهيئة فقد صادروا بطاقته الصحفية و الكاميرا الخاصة بعمله، واعتدوا عليه بالضرب بالأيدي والأرجل، وأخلي سبيله بعد تدخل أفراد من المباحث العامة كانوا متواجدين في مكان الحادث.

- بتاريخ 2011/2/17 قام جهاز الأمن الداخلي باستدعاء المواطن سامح ديب رمضان، 30 عاماً من مدينة خانيونس، صحفي، يعمل في إذاعة صوت الشعب بغزة. وحسب ما أفاد به الصحفي للهيئة أنه قد تلقي في وقت سابق 2011/2/5اتصالاً هاتفياً من شخص عرف نفسه أنه من جهاز الأمن الداخلي، وأبلغه أن عليه عدم القيام بالتحريض على الثورة من خلال برنامجه الإذاعي" حديث الضاحية"، وفي وقت لاحق تسلم تبليغاً بالحضور إلى مقر الجهاز بخانيونس، وبعد حضوره إلى المقر، أجبر على التوقيع على تعهد بعدم الإخلال بالنظام العام، وذلك قبل أن يتم الإفراج عنه في وقت لاحق من نفس اليوم.

رابعاً : الاعتداء على الحريات العامة: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداء التالية على الحريات العامة:

- بتاريخ 2011/2/19 تم استدعاء المواطنين (نائل بكير الريس، وحاتم مدحت الغول، وعدنان عادل بركات، ورمزي محمد قشطة) من محافظة غزة، وجميعهم أصحاب صالونات كوافير السيدات، ويعملون بها، وذلك للحضور إلى مقر المباحث العامة في مركز شرطة العباس بغزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، وبناء على ما أفاد به المذكورون للهيئة، أنه قد تم خلال المقابلة إبلاغهم بقرار صادر عن وزارة الداخلية بمنعهم من مزاولة عملهم كمصففي شعر للسيدات، وكذلك منع تواجدهم داخل صالوناتهم، وتم إجبارهم على التوقيع على تعهد بقضي بالالتزام بالقانون، والالتزام بالآداب والأخلاق، إضافة إلى وجوب دفع غرامة مالية (20000 شيكل) في حال الإخلال بما ورد في التعهد. وكانت الشرطة في تاريخ سابق"2010/3/3"قد نشرت عبر موقعها الإلكتروني قراراً صادراً عن وزير الداخلية في الحكومة المقالة يقضي بمنع الرجال من العمل في مجال الكوافير الخاص بالسيدات.

- بتاريخ 2011/2/9 اعتدي خمسة من أفراد الشرطة محكمة بداية بيت لحم على المحامي أحمد داود فرج بعد أن قام أفراد الشرطة باقتحام غرفة المحامين الواقعة داخل مبنى المحكمة، وقد قام أفراد الشرطة بجره من ملابسه إلى ساحة المحكمة الداخلية والاعتداء عليه بالضرب والخنق بعد الأطباق على رقبته من قبل أحد أفراد الشرطة، مما استدعى تدخل زملائه وقاموا بتخليصه من أيدي أفراد القوة، ونقله إلى مستشفى الجمعية العربية للتأهيل في مدينة بيت جالا لتلقى العلاج، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد أوقفت النيابة العسكرية أفراد الشرطة على ذمة التحقيق.

خامساً : الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة:

- بتاريخ 2011/2/25 وقع انفجار في كراج منزل المواطن ماهر عيسى عياد 60 عاماً من مدينة غزة، ويعمل طبيباً في مستشفى الأهلي العربي بالمدينة. وحسب إفادة المذكور للهيئة، أنه تبين وجود شظايا قنبلة محلية الصنع داخل الكراج، وقد أصابت سيارة شقيقه، وأضاف أنه قد تلقي في وقت سابق من الحادث رسالة تهديد نصية على هاتفه المحمول ورد فيها "إن لم تتراجعوا عن حقدكم وظلمكم وعن التبشير سيكون الرد أكبر ولن ينفعك أحد". وقد حضرت الشرطة وجهاز الأمن الداخلي إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. يذكر أن المواطن المذكور هو مسيحي الديانة.

ساساً : التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية: لوحظ خلال شهر شباط كما في الأشهر السابقة استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم، أو الالتفاف عليها، أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة **106** منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

ففي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة البداية والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة عدداً من الشكاوى حول صدور قرارات من المحكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:

البند الأول: قرارات صدرت خلال شهر شباط الحالي أو تلقت الهيئة شكاوى خلال شهر شباط تتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف ولم يتم تنفيذها:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	**أحمد عايد أحمد اشتية**	الاستخبارات العسكرية رام الله	2011/2/13	2011/2/2 صدر القرار من المحكمة النظامية وتم تحويله للاستخبارات العسكرية
2	**علي خليل الطرايرة**	وقائي الخليل	2010/11/1	2011/1/9 حكم عليه من المحكمة العسكرية بتاريخ 2011/2/24 بالحبس 6 أشهر

البند الثاني:قرارات صدرت خلال شهور سابقة وتتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف وما زالت لم تنفذ وهي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	**باجس يونس عمرو**	مركز تحقيق وقائي الخليل	2010/10/8	2010/1/9 حكم عليه من المحكمة العسكرية بتاريخ 2011/2/21 بالسجن لمدة

				عام ونصف العام
2	عبد الرحمن اشتية	الاستخبارات العسكرية	2010/9/16	2011/1/9
3	عمر مصطفى خصيب	المخابرات العامة/ رام الله	2010/10/9	2011 -1-9
4	علاء خصيب	الامن الوقائي	2010/10/7	2010/11/28
5	مؤيد طايع بني عودة	المخابرات العامة/ رام الله	2007/7/22	2010 -12-6
6	جهاد إسماعيل أبو قبيطة	مركز تحقيق وقائي الخليل	2010/9/20	2010/10/71 حكم عليه بتاريخ 2011/2/21 بالسجن لمدة عام ونصف من المحكمة العسكرية
7	محمود جميل علقم	الامن الوقائي الظاهرية	2010/11/2	2010/12/6
8	بدر احمد ابو عياش	مركز تحقيق الامن الوقائي أريحا	2010/9/14	2010/10/17 حكم عليه من محكمة عسكرية بتاريخ 2010/12/29 بالسجن لمدة 6 شهور وغرامة 500 دينار اردني.
9	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	جهاز الأمن الوقائي/رام الله	2009/5/20	2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل المحكمة العسكرية
10	محمد مجيد مرعي	الاستخبارات العسكرية نابلس	2010/1/30	2010/6/28 صدر قرار من المحكمة العسكرية بالانفراج عنه كونه شرطي ولكن القرار لم ينفذ وبتاريخ 2010/9/18 صدر قرار آخر من المحكمة العسكرية بالحكم عليه بالسجن لمدة سنتين
11	محمد عصام سليمان	جهاز الأمن الوقائي رام الله	2010/4/2	2010/7/10
12	نضال مصطفى الأسمر	جهاز المخابرات/ نابلس	2010/4/8	2010/7/4 حكم عليه بتاريخ 2010/11/7 من قبل محكمة عسكرية بالسجن لمدة

				سنة ونصف
13	مأمون إحسان عاشور	مركز توقيف الأمن الوقائي نابلس	2009/12/31	2010/2/10 حكم عليه بالسجن سنتين من المحكمة العسكرية بنابلس
14	ضياء الدين حمدان مصلح	مركز توقيف الاستخبارات رام الله	2009/8/27	2010/1/10 معروض أمام المحكمة العسكرية ولديه جلسة بتاريخ 2010/7/11
15	حسن مصطفى زاغة	الاستخبارات العسكرية نابلس	2010/2/14	محكوم بالسجن لمدة سنتين من المحكمة العسكرية منذ 2009/12/14 وبعد ذلك صدر قرار بتاريخ 12 /2010/4 عن محكمة العدل العليا
16	محمد أحمد أبو طامع	جهاز المخابرات نابلس	2010/7/6	2010/9/6 حكم عليه بتاريخ 2010/11/7 بالسجن لمدة سنة ونصف من قبل المحكمة العسكرية
17	انور عبد الرحيم حرب	مركز تحقيق وقائي أريحا	2010/8/8	2010/11/7 حكم عليه بالسجن لمدة سنة من قبل المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/12/29
18	محمد ادريس العملة	مركز توقيف وتحقيق الوقائي الخليل	2010/10/14	2010/11/21
19	ياسر عبد الفتاح عمرو	مركز توقيف وتحقيق وقائي أريحا	2010/8/24	2010/11/7 حكم عليه بالسجن لمدة 8 شهور من قبل المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/12/29
20	محمد بركات الأطرش	مركز تحقيق مخابرات أريحا	2010/9/1	2010/11/7
21	محمد حسين ابو حديد	مركز تحقيق مخابرات أريحا	2010/9/3	2010/11/7
22	سائد حسين زكريا	الاستخبارات العسكرية رام الله	2010/6/28	2010/11/7
23	إسلام العاروري	جهاز الامن الوقائي/ رام الله	2010/10/8	2010/11/21
24	إبراهيم محمود عبد المجيد	جهاز الأمن الوقائي/ رام الله	2010/9/26	2010/11/25 يذكر هنا أنه تم الإفراج عنه وأعيد اعتقاله

				من باب مقر الجهاز في نفس اللحظة
25	إبراهيم عيد هذالين	مركز تحقيق وقائي الخليل	2010/10/14	2010/11/28
26	عدنان يوسف عمر شومان	جهاز المخابرات العامة رام الله	2010/8/28	2010/11/7

البند الثالث: قرارات صدرت خلال شهر شباط تتعلق بالإفراج المشروط بالكفالة المالية عن مواطنين من قبل المحاكم النظامية في الخليل وبيت لحم وتم مخاطبة النائب العام ولم يردنا رد حتى لحظة إعداد التقرير:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	**سلامة عبد المحسن زغير**	مركز توقيف وقائي الخليل	2011/1/14	2011/2/1 صدر قرار عن محكمة صلح الخليل بالإفراج عنه بالكفالة المالية ومقدارها ألف دينار ولم ينفذ القرار حتى الان
2.	**هشام طاهر عابدين**	مركز توقيف مخابرات الخليل	2011/1/12	2011/2/20 صدر قرار عن محكمة صلح الخليل بالإفراج عنه بالكفالة المالية ومقدارها ألف دينار ولم ينفذ حتى الآن
3.	**صهيب عزيز العصا**	مركز توقيف مخابرات بيت لحم	2011/2/13	2011/2/20 صدر قرار عن محكمة صلح بيت لحم بالإفراج عنه بالكفالة المالية ومقدارها 300 دينار ولم ينفذ حتى الآن

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها، وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي **بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا** بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة، وذلك لعدم تسبيب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة **37** من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن **نور الدين صالح حمالة** الذي تم ترقين قيوده وا نهاء خدماته من جهاز الشرطة بتار يخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر، بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة، وذلك لعدم تسبيب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

4. بتاريخ 2010/4/21 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإعادة المواطن **موفق سعدات** إلى مركز عمله في وزارة التربية والتعليم كمشرف تربية رياضية وا لغاء قرار نقله من وظيفته تلك إلى وظيفة مدرس تربية رياضيةوا لغاء كافة الآثار المترتبة على القرار المطعون فيه لمخالفته أحكام قانون الخدمة المدنية.

سابعاً : انتهاك الحق في التنقل والسفر: لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008.

وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتم اتخاذ قرارات بعلاجها في الخارج، والطلبة الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

بالإضافة إلى ذلك قيام وزارة الداخلية برام الله بمنع استصدار جوازات سفر أو منع تجديدها، للعديد من مواطني قطاع غزة، بعد رفض طلباتهم التي يتم إرسالها إلى دائرة الجوازات برام الله عبر مكاتب الخدمات العامة، من بينهم: المواطن سمير سليمان أبو جزر، 47 عاماً، من مدينة رفح، قام بتقديم طلبه لتجديد جواز سفره بتاريخ 2010/8/29 وتم رفضه لأسباب أمنية، وقام بتجديد طلبه بتاريخ 2011/2/10 وتم رفضه لذات السبب.

ثامناً : الفصل من الوظيفة العمومية: لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم والعالي، فقد تلقت الهيئة خلال شهر **شباط 3** شكاوى ضد الوزارة بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى **601** شكوى، خلال هذا الشهر والشهور السابقة، يدعي المشتكون في تلك الشكاوى إن فصلهم تم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وتعتبر الهيئة أن هذا الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.